

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من المرسوم الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ المشار إليه بتنظيم صناعة الخل وتجارته النص الآتي :

"مادة ١ - لا يجوز امتيراد أو تصدير الخل المعدل للتغذية أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد النوعين الآتين :

النوع الأول - خل طبيعي - ويجب أن يكون ناتجا من عملية التخمير الكحولي الخلي . والأقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات في كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية وأن تتوافر فيه النكهة المميزة للخل الطبيعي .

النوع الثاني - خل صناعي أو خل مقلد - وهو المحتوى على حامض الخليك غير الناتج كلية من عملية التخمير الكحولي الخلي . ويجب ألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات وألا تزيد على ثمانية جرامات في كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية .

ويجب أن تتوافر في كل من النوعين السابقين علاوة على ما تقدم الشروط الآتية :

(١) أن يكون خاليا من المواد الغريبة أو أى حامض آخر سوى حامض الخليك والأحماض الأخرى التي تنتج من عملية التخمير الطبيعية .

(ب) ألا تضاف إليه أية مادة ملونة خلاف السكر المحروق .

(ج) ألا تزيد نسبة الزرنيخ فيه على ٠,١٤٣ من الجرام في المليون محسوبا كأكسيد الزرنيخ ZnO وأن يكون خاليا من معدني الرصاص والنحاس .

(د) أن يكون رائقا خاليا من الرواسب أو الأعشبة العالقة أو الطافية المحتوية على بكتريا حامض الخليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الكحول فيه على نصف في المائة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين رئيسة وكالة جمعية المرشدات المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ بنظام جمعية المرشدات المصرية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيدة هبة محمد عبد النبي ، رئيسة لجمعية المرشدات المصرية ، والسيدة زهرة رجب ، وكالة للجمعية المذكورة ، وذلك لمدة أربع سنوات .

مادة ٢ - على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بشأن تعديل المادة الأولى من مرسوم تنظيم صناعة الخل وتجارته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المواد ٣٣ و٣٤ و٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المادتين ٥ و٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بتنظيم صناعة الخل وتجارته ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛